

بيان إلى الصحافة رقم ٨/٩٦
٢٥ فبراير (شباط) ١٩٩٦

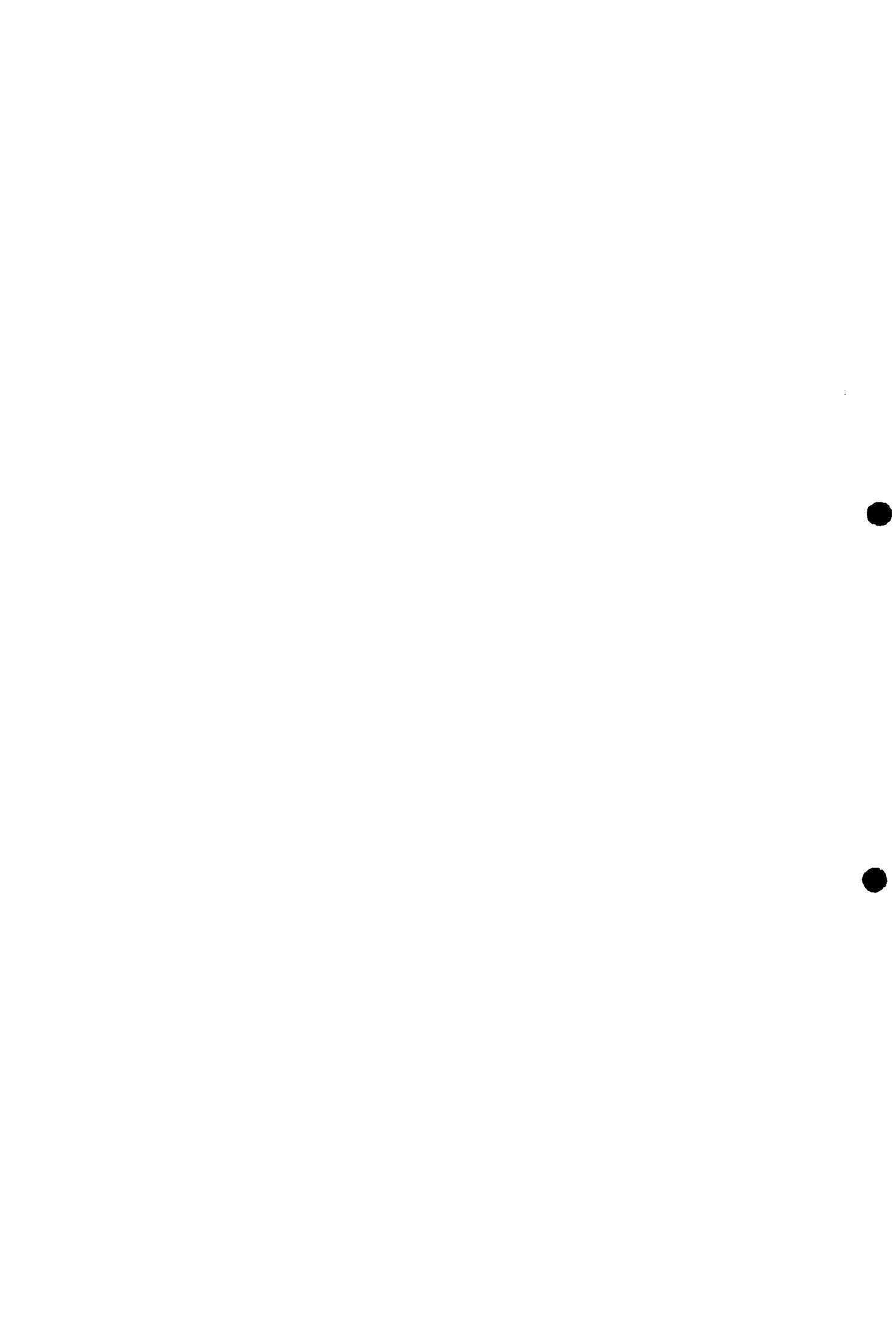
اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدين قتل المدنيين في إسرائيل

جنيف (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

أدانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشدة الهجومين اللذين نُفِذَا اليوم وأوديا بحياة أكثر من ٢٠ مدني وأسفرا عن العديد من الجرحى الآخرين، خاصة في القدس الشرقية.

وسبق للجنة الدولية أن دعت في نداءات قريبة العهد إلى وقف الهجمات المتعمدة ضد المدنيين فورا. وتعرب عن قلقها العميق إزاء معاودة أعمال القتل هذه التي تشكل خرقا سافرا لمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية.

وتؤكد اللجنة الدولية من جديد أن مهاجمة المدنيين محظورة تماما كما تجدد نداءها من أجل احترام أدنى مبادئ الإنسانية.



بيان إلى الصحافة رقم ١٤/٩٦
جنيف، في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٩٦

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تستنكر قصف المدنيين جنوب لبنان

جنيف (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

تستنكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشدة قصف المدنيين الذين لجأوا إلى قاعدة القوات التابعة للأمم المتحدة في قرية قانا اللبنانية. ويتضح من هذا الهجوم الذي بلغت حصيلته أكثر من ١٠٠ قتيل وعدد مماثل من الجرحى مرة أخرى ضرورة احترام المدنيين الملحة. وكانت اللجنة الدولية قد وجهت في ١٦ أبريل (نيسان) نداءً رسمياً إلى المتحاربين تنشادهم فيه تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، ومنها تلك التي تحظر تماماً الهجمات العشوائية التي تلحق الضرر بالأشخاص أو الأهداف المدنية.

وتذكّر اللجنة الدولية بأن حوالي ٦٠ ألف مدني لا زالوا متواجدين في المناطق التي تدور فيها العمليات العسكرية جنوب لبنان. وإذا كانت إسرائيل قد أمرت أهالي القرى الجنوبية بمغادرة المنطقة برمتها (وهو إجراء مخالف لأحكام القانون الدولي الإنساني) فإن ذلك لا يعفيها من واجب احترام المدنيين المقيمين هناك.

تعديل البروتوكول بشأن الألغام البرية غير مقبول في نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر رد الفعل الدبلوماسي الأول إزاء الآثار المدمرة الناجمة عن الألغام، كما تعكسه نتائج المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن أسلحة تقليدية معينة التي سيقرها المؤتمر في جلسته الختامية اليوم بجنيف، ردا غير مقبول تماما. فالالغام المبرحة التي تسببها الألغام البرية من الناحية الإنسانية ستستمر ولن يغير البروتوكول الثاني المنقح إلا قليلا من الوضع.

ومن بين الإجراءات المعتمدة اليوم ترى اللجنة الدولية أن هناك ما يكتسي أهمية بالغة وخاصة في ما يتعلق بتوسيع نطاق البروتوكول الثاني عن الألغام كي يشمل النزاعات المسلحة غير الدولية وإسناد مسؤولية إزالة الألغام للذين يزرعونها وتطوير طريقة تسجيل مواقعها وتعزيز الحماية اللازمة للعاملين في الحقل الإنساني.

إلا أن القيود المفروضة على استخدام الألغام البرية جد متواضعة من وجهة نظر اللجنة الدولية، لأنها ستشجع على إنتاج ونقل واستخدام جيل جديد من الألغام بدلا من حظر الأصناف الموجودة، كتلك التي لا يمكن الكشف عنها. وتعرب اللجنة عن أسفها الشديد لاعتماد إجراءات، للمرة الأولى في معاهدة من معاهدات القانون الدولي، تسمح بمواصلة استخدام سلاح عشوائي وتشجع ضمنا على استخدام أشكال جديدة منه قد تكون لها آثار ماثمة، بدلا من حظره تماما. ونظرا للمهمة والمسؤوليات الإنسانية المنوطة باللجنة الدولية لا يمكن لها أن تركز هذا التطور.

وعلى العكس من ذلك فإن هذا المؤتمر اعتمد في دورته الأولى بفيينا بروتوكولا رابعا جديدا يحرم استخدام أسلحة الليزر المسببة للعمى. وهذا نجاح كبير أحرزه القانون الدولي الإنساني، ذلك أنه ساعد على حظر سلاح كريبه قبل استخدامه في ساحة المعركة وعلى تحريم نقله تماما عبر الحدود.

ولا زال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. ففي اعتقاد اللجنة الدولية أن هذا المؤتمر لفت اهتمام الحكومات بالذات إلى المسؤوليات الإنسانية في ما يرتبط باستخدام الألغام البرية؛ كما أن الرأي العام العالمي وصم ما هو مضاف للأفراد منها كما فعل بالغازات السامة. وعلاوة على هذا وازن عدد متزايد من الدول بين الفائدة العسكرية والانشغالات الإنسانية. وأعلنت هذه الدول عن مسانحتها للحظر الشامل وعن عدولها عن صنع ونقل واستخدام الألغام المضادة للأفراد مع الإعراب عن نيتها في إتلاف مخزوناتها. وهناك العديد من البلدان والهيئات الإقليمية التي تعكف الآن على التفكير في اتخاذ هذه الخطوات.

إن نتائج المؤتمر الاستعراضي ليست سوى عزاء متواضعا لضحايا مجزرة الألغام التي حدثت في العقود الأخيرة. وسيرتفع المستوى المروع للخسائر الناجمة عن الألغام في السنين الأخيرة ما لم تبذل الحكومات جهدا إضافيا لما يطالب به الاتفاق المبرم اليوم. ولا بد من بذل جهود مكثفة عمومية وسياسية على المستوى الوطني والإقليمي لإنهاء أزمة الألغام. وهنا تقترح اللجنة الدولية أن تشمل الجهود السياسية مستقبلا عناصر من رد الفعل الدولي؛ إذ ينبغي العمل منذ الآن من أجل التوصل إلى حظر شامل للألغام وحمل الدول على العدول عن صنعها وتخزينها واستخدامها، وكذلك الحد من نقلها وا لمساعدة في نزعها.

إن تاريخ تطور القانون الدولي الإنساني هو موازاة متواصلة بين المتطلبات العسكرية والانشغالات الإنسانية في كافة المجتمعات المتمننة. أما اللجنة الدولية فسعت من جهتها دائما إلى تسليط الضوء على ما للخيارات الحالية من انعكاسات على المستوى الإنساني. وتتطلع هذه المنظمة إلى العمل جنبا إلى جنب مع الحكومات والمؤسسات العسكرية وباقي المنظمات الدولية والالتزام بها في المؤتمر الاستعراضي المقبل من أجل هدف واحد، ألا وهو حظر الألغام المضادة للأفراد حظرا شاملا.

ملحوظة: ساندت ٣٥ دولة الحظر الشامل فورا للألغام المضادة للأفراد وعدلت ١٦ دولة أخرى عن استخدامها من طرف قواتها المسلحة وأوقفت أربع دول استخدامها وبدأت خمس دول على الأقل في إتلاف مخزوناتها من هذه الأسلحة.

بالإمكان الحصول على نسخة من كلمة نائب الرئيس، السيد Eric Roethlisberger أمام الجلسة العلنية للمؤتمر الاستعراضي من السيدة Johanne Dorais Slackmon | للجنة الدولية في جنيف.
هاتف: ٤١٢٢٧٣٠٢٣١٩ أو عن طريق شبكة الاتصال المعلوماتية "ويب": (<http://www.icrc.org>)

